رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١٢ / ٩ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٩ / ١٢ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٣ / ٢٠٢٥

معالجة مشكلة الطائفية والعنف في العراق بعد عام ٢٠٠٣

Addressing the problem of sectarianism and violence in Iraq after 2003

أ.د. ستار جبار علاي

Prof. Dr Sattar Jabbar Allai

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

sattargabaar@yahoo.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

اصبحت الأثنية تشكل المحور الذي تدور حوله معظم المناقشات في مجال العلوم الاجتماعية, والحقيقة ان دراسات مفاهيم الاثنية تندرج تحتها الكثير من الصراعات ذات الطبيعة المختلفة, فهناك صراعات قومية, واخرى عنصرية, وثالثة دينية. دون تفريق بين درجات التمايز الاجتماعي بين هذه الجماعات أو التفريق بين الانظمة السياسية التي تحكم هذه الدولة. وقد ادرك المحافظون الجدد, ان إضعاف العراق الى الحدود الدنيا أو تقسيمه لا يتم الا من خلال مشروع طائفي من جهة, وشوفيني من جهة اخرى. وعلى هذا الاساس, وضعوا نظرية مكونات العراق الثلاثة: الشيعة والسُنة والاكراد, إذ تضمن هذه النظرية تشظية عرب العراق أولاً, ثم العراق ثانياً, بإلغاء هويته العربية, ودفع مشروع الطائفية الى الامام تمهيداً لترسيخه واعطائه صفة دستورية وقانونية وواقعية. وهذا ما حصل فعلاً بدءاً من تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي, وانتهاءً بالمجلس النيابي, وفق سياسة المحاصصة الطائفية والعنصرية. واستهدفت نظرية المكونات الثلاثة سلب العراق هويته العربية بطريقة بسيطة وتلقائية وذكية, بتفجير الطائفية العمياء, التي تعمل على تشتيت العراق وجعله فدراليات طائفية أو إنشاء اقاليم متعددة لها سلطات وصلاحيات لا تمتلكها الحكومة المركزية.

الكلمات المفتاحية: " الطائفية "،" العنف العراق "،" الولايات المتحدة الامريكية "

Abstract

Interest in ethnicity began since the beginning of the last century, and it has become the axis around which most discussion revolve in the field of social sciences. In fact, studies of the concepts of ethnicity include many conflicts of different nature .without differentiating between the degrees of social distinction between these groups or differentiating between the political regimes that govern this country. The neo- conservatives realized that weakening Iraq to the minimum limits or dividing it can only be done through a sectarian project on the one hand ,and a chauvinian on the other hand. On this basis, they developed the theory of the three components of Iraq: Shiites, Sunnis, and Kurds ,as this theory included the fragmentation of the Arabs of Iraq first, and then Iraq second, by abolishing its Arab identity, and pushing the sectarian project forward in preparation for its consolidation and giving it a legal and realistic constitutional character. this is what actually happened, starting with the composition of the Transitional Governing Council, and ending with the Representative Council, according to the sectarian and racial quota policy .The theory of three components aimed at robbing Iraq of its Arab identity in a simple, automatic and intelligent way ,by detonating blind sectarianism ,which works to disperse Iraq and turn it into sectarian or chauvinistic federations by creating a multi- region with powers and prerogatives that the central government does not have.

Keywords: " sectarianism ", " violence ", " Iraq ", " USA "

المقدمة

بدأ الاهتمام بالأثنية منذ اوائل القرن الماضي واصبحت تشكل المحور الذي تدور حوله معظم المناقشات في مجال العلوم الاجتماعية, والحقيقة ان دراسات مفاهيم الاثنية تندرج تحتها الكثير من الصراعات ذات الطبيعة المختلفة, فهناك صراعات قومية, واخرى عنصرية, وثالثة دينية. دون تفريق بين درجات التمايز الاجتماعي بين هذه الجماعات أو التفريق بين الانظمة السياسية التي تحكم هذه الدولة. وقد ذكرت اربعة معايير تحدد هوية جماعة ما حسب رؤية فردريك بارت هي :الارض, والتصور بوجود اصل واحد, واللغة, والدين. والطائفية كما العنصرية, كما المذهبية, كما صراع العقائد والأيديولوجيات, عرفتها معظم المجتمعات الانسانية في مراحل تاريخية معينة, وتشترك هذه المجتمعات في عمومية الظاهرة, وتختلف في تحديد عناصرها حتى داخل المجتمعات الواسعة.

وتنطلق الدراسة من فرضية إن واضعي السياسة الامريكية من المحافظين الجدد, ادركوا ان إضعاف العراق الى الحدود الدنيا أو تقسيمه لا يتم الا من خلال مشروع طائفي من جهة, وشوفيني من جهة اخرى. وعلى هذا الاساس, وضعوا نظرية مكونات العراق الثلاثة: الشيعة والسُنة والاكراد, إذ تضمن هذه النظرية تشظية عرب العراق أولاً, ثم العراق ثانياً, بإلغاء هويته العربية, ودفع مشروع الطائفية الى الامام تمهيداً لترسيخه واعطائه صفة دستورية وقانونية وواقعية.

وتبرز اهمية الدراسة في ان العراق بعد عام ٢٠٠٣, ومنذ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي, وانتهاءً بالمجلس النيابي, اعتمد سياسة المحاصصة الطائفية والعنصرية. واصبحت المناداة بتشظية العراق وتقسيمه ذات منحى قانوني ودستوري بذريعة إنشاء أقاليم, لا تقل عن دولة, تمتلك مجلساً وطنياً وعلماً وتمثيلاً دبلوماسياً. مما يطرح اهمية طرح الحلول والمعالجات المختلفة لهذا الموضوع.

وتتبرز اشكالية الدراسة من اقتران السياسة بالعنف بعنصريه المادي والمعنوي, كما انها مقرونة دائما بالاستيلاء على السلطة أو ممارستها, لذلك فان كل إجبار هو عنف, فالعنف هو كل اعمال التمزيق والتدمير والأضرار التي يكون غرضها, واختيار أهدافها أو ضحاياها, والظروف المحيطة بها, وانجازها وآثارها ذات دلالات سياسية, أي انها تنحو الى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثاره على النظام الاجتماعي. وتختلف مظاهر العنف ما بين اللجوء الى السلاح, والتمرد, والاضطرابات العامة, والاغتيالات السياسية, والعصيان والانقلابات العسكرية, وللعنف السياسي علاقة بالأيديولوجية السياسية السائدة في العمل السياسي. وسوف نتناول الموضوع كالآتي:

المطلب الاول: تعريف الطائفية

يشير مصطلح الطائفة الى الجماعة التي قد تكون من الاشخاص أو من الاشياء. والطائفي هو المنسوب الى طائفة. لكن الطائفة في المصطلح الاجتماعي السياسي تعني الالتزام أو الانتماء, وتعني في آن التشدد في هذا الانتماء أو التعصب له أو الانحياز عموماً, وتأكيد ان روح الجماعة لا تقوم الا على التعصب, أو لنقل الحماسة

في الحدّ الادنى. والطائفة التي تخصنا كموضوع هي الجماعة ذات الهوية الدينية أو المذهبية. فإذا كانت الطائفة هي فرقة دينية أو مذهبية (دينية),فهي موجودة بشروط وجود الجماعة الدينية, وهي لا تزول الا بزوال الدين بما هو جماعة. لكن الطائفية هنا هي جماعة دينية أو مذهبية أو عقائدية يسعى المنتسبون اليها الى الحفاظ على تماسكها ووظيفتها الاجتماعية, وهم بذلك يمارسون شكلا من اشكال السلطة, ويطمحون بهذا الحدّ أو ذاك الى ممارسة سلطة أوسع في المجتمع. وتلك السلطة هي الوجه السياسي من الطائفية, ولا ترتقي الطائفية الى المستوى السياسي الا حين تطلب السلطة, ويحتاج ذلك الى شرعية اجتماعية واسعة. وقد تكون الطائفية ضمنية مكبوتة, أي ممنوعة من التعبير السياسي عن نفسها بحرية, وقد تكون مشروعة أو مقننة كالاعتراف بجزء من عناصرها, أو الاعتراف لها بكيان معنوي(اعتباري) له شخصية قانونية.(١)

ويرى البعض ان (الطائفية ليست لها صفة الايديولوجية أو الحيادية بل هي استقطاب ذهني وعاطفي نحو فرد ما أو زعامة ما وتمتص تلقائياً بعض مقومات الايديولوجية الاساسية التي انفصلت منه اصلاً. والطائفية تستمد تكيفها الفكري من الولاء والانحياز نحو (الجزء) المتمثل في فكرة الزعامة والتي تضفي عليها صفة القداسة ولاسيما سيرة القادة أو الابطال.).(٢) والطوائف مفهوم يشير فقط الى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الافراد أو المجموعات التي يتكون منها المجتمع. اما الطائفية فهي استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق اهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية, وعادة ما تستخدم الطائفية الدين كوسيلة لتحقيق اهداف دنيوية معينة في مواجهة طوائف اخرى .(٣) وتعرف الطائفة بانها التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الافراد, أو هي ذلك الجزء من المجتمع الذي انفصل عن التيار الديني الاساسي لخلافات حول الممارسات أو المعتقدات الدينية او كليهما, الا ان هذا الجزء لا يؤسس دينا جديدا. أما الطائفية فهي تمحور جماعة بشدة حول نسق لمعتقد يخلق ثقافة وشخصية التعصب المضادة لثقافة وشخصية التسامح.(٤) وظاهرة الطائفية هي في لب الصراع بشكل يتخلل كل التصنيفات والمستويات الاجتماعية, وتؤدي الدور السلبي الحاسم الذي يهدم كل محاولات بلورة الذات أو الكيان الذي يحقق أهداف الانسان في التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يميز بشكل خاص الحياة منذ ولادة أنموذج الدولة المعاصرة. فالطائفية لا تتعلق فقط بالرؤى أو العواطف والتصورات, لكنها تشمل كل ما يتصل بالوعي والثقافة في المجتمع, حتى في ابسط مظاهر الحياة اليومية.(٥) وفي ضوء ما تقدم يشتمل مفهوم الطائفية على اربعة عناصر أساسية هي: (٦)

١. تعدد الانتماءات داخل المجتمع الواحد وضعف الانتماء المشترك, بسبب عدم الاندماج الاجتماعي, فقد دأبت النظم السياسية على محاربة الطائفية والتركيز على القومية كمصدر لانتماء أول رئيس, وكقاعدة للتضامن الوطني الناجع في مقابل التضامن الفئوي والجزئي المدمر.
٢. الصراع في اطار نظام يقوم على العصبية الاقوى(التعصب),وتحوله الى قوة تضامن متميزة تقف في وجه العصبيات الاخرى. فتعدد الولاءات وعدم انسجامها وتصارعها في اطار نظام يقوم على العصبية الأقوى, هو التعصب, ان العصبية أو الانتماء الجزئي في المجتمع لا قيمة له ولا وزن الا بقدر ما يتحول الى قوة تضامن متميزة تقف في وجه العصبيات الاخرى.

٣. ارتباط الطائفية بالدين, فالطائفية تعني بشكل اساس عندما تستخدم في الحديث السياسي أو العلمي, العصبية الدينية أو المذهبية, وهناك ميل الى التوحيد أو المطابقة بين الطائفية والعصبوية والدين أو التدين.

أ- الأقليات, وبروز حالة الأقلية القومية والدينية.

منذ العشرينيات من القرن العشرين, تحولت عبارة طائفية في الاستعمال المتداول علمياً وشعبياً الى سلة مهملات يرمي فيها الجميع كل ما لا يرضيه, وتتضمن هذه السلة مضامين مبعثرة ومتناقضة ومن دون تصنيف وتنسيق, وتتحول من ثم العبارة الى مكبّ أيديولوجي وسجالات ونزاعات. وعندما نضيف عبارة طائفية سياسية, وعندما نسعى في سبيل التجديد الى التفريق بين النصوص والنفوس, تزداد العبارة ضبابية, ومن دون تحليل, ومن دون معالجة.(٧)

وترتبط طائفية اليوم بمعطيات راهنة, وان كانت تستمد بعض عناصرها من التاريخ. ونتج من الطائفية التاريخية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والسياسي, ظاهرة الطائفية السياسية في أكثر تجلياتها. أنها طائفية الدولة الحديثة, وليست طائفية الانظمة التقليدية. وتحولت الطائفية الى نظام سياسي معلن– الطائفيات التي كانت في اطار الهويات الثقافية والاجتماعية صارت تتبلور كمشاريع سياسية, وبالتالي سلطوية. وبفقدان الانظمة السياسية لشرعياتها الوطنية والقومية, وتداعيات المشكلات الاجتماعية, وانسداد آفاق المشاركة والحرية, ومشكلة الاستبداد, هو ما أدى الى تبلور الطائفية سياسياً.(٨)

إذ يرى البعض ان الطائفية هي نزعة سياسية, لا علاقة لها بالعقائد أو المذهبية, واستغلت الخلافات المذهبية لأغراض مصلحية بعيدة عن الدين لتصبح تعصباً أعمى, شبيهاً بالعصبية القبلية, والطائفية السياسية اضطهاد سياسي واقتصادي وسلاح للحكام عند الحاجة, وتتمسك به المجموعات التي تهدف الى امتلاك نفوذ وممارسة سلطة, مستغلة الدين من اجل أداء دور سياسي في المجتمع والدولة, ولا يمكن ان يكون الفرد طائفياً, الا اذا امتلك القدرة على إيقاع الأذى بطائفة معينة. بمعنى انها انحياز معلن من قبل صاحبها إزاء مذهبه أو طائفته ضد الآخرين.(٩)

والطائفة في مستوى أول منها رابطة ثقافية– عقدية– روحية, تتأسس على الاعتقاد بانتماء جماعة الى فكرة دينية, أو مذهبية, واحدة تصهر افرادها جميعاً في بنية جمعية واحدة, وتميزهم من غيرهم من الجماعات الملتئمة على فكرة (روحية) مخالفة. والطائفة في مستوى ثانٍ, رابطة اجتماعية تولدها علاقات الجوار والقرابة والمصاهرة, والشعور بالتضامن والانتماء المشترك الى جماعة ذات منظومة قيم خاصة تميزها من غيرها من الجماعات. وللحفاظ على هذه الرابطة الاجتماعية, تميل الطوائف الى مأسسة كياناتها الاجتماعية عن طريق توليد الاطر الاجتماعية والاهلية: الدينية والتربوية وسواها مما تتجدد به روابطها الداخلية كعصبية اجتماعية. وفي المستوى الثالث, الطائفة رابطة سياسية تتولد من اشتداد عصبيتها الجماعية, ومن رغبتها بتعظيم مكانتها في الدولة والنظام السياسي. وتنحو الطائفة نحو التمأسس السياسي إما عن طريق قيام زعمائها ووجوهها بأدوار سياسية باسم الجماعة الطائفية التي يمثلونها, أو عن طريق تشكيل احزاب سياسية ناطقة باسمها, والمشاركة في الحياة

السياسية بقصد حيازة مكانة للطائفة في النظام السياسي وتعظيم حصتها في ذلك النظام. وتبدأ المشكلة الطائفية من اللحظة التي تنتقل فيها الطائفة من تضامن يولده شعور جمعي بالاشتراك في دين أو مذهب الى كيان مغلق يبحث لنفسه عن حصة من السلطة والدولة لا تتحقق الا بإعادة تعريف الشعب والدولة على نحو جديد مختلف.(١٠)

وتعرف الطائفة الاثنية بأنها الطائفة التي تعي أنها تشترك في خصائص متماثلة, مثل لغة متميزة أو دين أو ثقافة أو تجربة تاريخية قائمة بذاتها, والتي تعي أيضا اختلافها عن الطوائف الاخرى بفضل هذه الخصائص نفسها. وأي تماهٍ مع واحد أو اكثر من هذه العوامل يمكن الاشارة اليه بوصفه طائفية.(١١) وعندما تتحول الطائفية الى حزبية, تنشأ حالة غير سوية وغير طبيعية للدولة على ناحيتين: (١٢)

الاولى ذوبان المواطن في الطائفة, وتنوب عنه في كل شخصيته, وثقافته, ومميزاته.

الثانية تفتيت كل مقومات الأمة الحديثة, وتتجزأ وتتشظى وتطرح الطائفة نفسها, كمعّبر عن مصلحة جزء أو جماعة من الناس وليس الدولة ككل.

ويتخذ خلق القادة اهمية خاصة في السياسة الطائفية, وتتخذ عملية تكوين القيادة هذه طابعاً بدائياً يعكس ارتكاز النظام الاجتماعي بأكمله الى مستوى ما تحت سياسي, وسيطرة روح المزاودة على القيادة الطائفية كلها مهما كانت, ويكون كل نقد أو معارضة أو رأي حر يمكن لأحد اعضاء هذه الجماعة ان يظهره, نوعا من النشاز الذي يجب صده, ومن الخيانة التي لا يمكن الا ان تضعف موقع الجماعة.(١٣)

المطلب الثاني, معالجة الطائفية في العراق

عانت الدولة العراقية المعاصرة التي تأسست في ٢٣ اب(اغسطس)١٩٢١,من اشكالات سياسية خطيرة لاسيما فيما يتعلق بحق المشاركة, فضلا عن التمييز في قانون الجنسية رقم ٤٢ لعام ١٩٢٤ والقوانين التي لحقته, فيما يتعلق بحقوق الاكراد ومن ضعف البنى والتراكيب المؤسسية, ومع هشاشة التجربة الديمقراطية اندفعت السلطة الى انتهاج سياسة العزل والاقصاء, التي كرست الاستئثار والانفراد والتحكم, والذي ادى الى ضعف الشعور بالانتماء والهوية والمواطنة.

وتكرست الطائفية السياسية في العراق بالاحتلال الامريكي في ٩ نيسان(ابريل)٢٠٠٣, على نحو مريع وخصوصا بصياغة سلطة الاحتلال لمجلس الحكم الانتقالي تموز(يوليو)٢٠٠٣, حيث قسم المجتمع العراقي الى طوائف واثنيات لاغياً الهوية العراقية, ساعيا على نحو حثيث الى فصل العراق عن خاصته العربية, بل معتبراً العروبة ذميمة وفكرة منبوذة لاصقا بها كل مساوئ النظام السابق, ولذلك اتخذ القسمة الطائفية الاثنية اساساً لمجلس الحكم الانتقالي وكانت هذه هي صورة العراق الجديد الذي يراد تكريسها, وبذلك عمق من الفرز والاحتقان والانقسام الطائفي والاثني.(١٤)

وقد واجه العراق من الناحية الواقعية مشاكل طائفية, وهي مشاكل توسع حجمها في مجرى التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المرحلة السابقة في مختلف نواحي ومستويات الوجود. مما أعطى لهذه المشاكل أبعاداً مركبة ومتشابكة في مختلف المجالات ونمط الحياة والنفسية الاجتماعية. وكل ذلك يفترض بلورة رؤية عملية قادرة على تذليل مخلفاتها العميقة في النواحي كافة, إذ تتغلغل النفسية الطائفية في مسام الوجود العراقي المعاصر كافة, وهنا تبرز ضرورة مواجهتها كما هي من اجل تلافي إشكالياتها المقبلة, وبالتالي ايجاد الحلول المناسبة لها, وهي حلول ينبغي ان تنبع من إدراك الواقع كما هو, وإدراك حقيقة الجذور الفعلية لهذه المشاكل وحجمها الواقعي وتأثيراتها المتنوعة والممكنة على مجريات وآفاق تطور المجتمع المدني.(١٥) فالطائفية في العراق ترتبط بكل ما له علاقة بالسلطة, وهي سياسية شبه محضة. كان يراد لها ان تتحول الى الأخطر منها وهي الطوائفية المجتمعية, نتيجة الاحتلال الامريكي, وضعف آليات اندماج مكونات الشعب العراقي في إطار الهوية والوحدة الوطنية الشاملة. إذ اعاد الاحتلال الامريكي– البريطاني تنضيد المجتمع العراقي على اساس هويته الطائفية والعرقية, وهو ما يشكل حاجزاً أو مانعاً حقيقياً لبناء الديمقراطية. فالمجتمع المدني هش وضعيف والقوى السياسية والاحزاب العراقية أشبه بالطوائف الحزبية أو الاحزاب الطائفية. ونقلت تلك الطائفية, العراق من (الاحتلال العسكري الى الاختلال التعاقدي),ومن (الاحتلال الخشن الى الاحتلال الناعم),عن طريق جزء من منظومة اتفاقيات, بما فيها الاتفاقية(١٦) الأمنية لعام ٢٠٠٨.

ان أساس المشكلة الطائفية ليست الدين ولا التدين, وانما اخضاع الدين لمصالح سياسة الدنيا. سياسة حب البقاء والمصلحة الذاتية والتطور على حساب الجماعات الأخرى. كما ان الاغلبية هنا ليست اغلبية عددية سياسية, وانما اغلبية دينية ثابتة وغير قابلة للتغيير. بينما الاغلبية السياسية في الانظمة الحديثة ممكنة التغيير, أي العمل على ترجيح نظام المحاصصة الطائفية بدلا من المحاصصة السياسية.).(١٧)

وبالنتيجة أصبح العراق اليوم يقسم الى عدة فئات, إذ نجد فيه فئة كانت تحكم بالأمس واستفادت من قربها وعلاقاتها الطائفية والعشائرية مع النظام السابق, وفئة يجب ان تحكم اليوم وان تستفيد هي الأخرى من علاقاتها القرابية والطائفية مع النظام الحالي, وفئة عليها ان تستغل الظروف الراهنة لتحقيق أحلام قواها السياسية الرامية الى تكوين دولة مستقلة تخرج من تحت الخيمة العراقية, وينطبق هذا القول على الزعماء الأكراد الذين اخذوا يدرسون إمكانية الانفصال عن العراق, واخذو يعزلون انفسهم والمناطق التي تحت نفوذهم, إذ صارت الهوية الطائفية والعنصرية هي الأساس في البلاد.(١٨)

فالبعد الطائفي الذي شهده العراق بشكله السياسي الجديد, يعد أخطر حلقة في التاريخ السياسي المعاصر الذي شهدته المنطقة واحتمالات تقسيمه على أسس طائفية وقومية, وبمسميات ومشاريع تطرح بين الحين والآخر, من قبل قوى سياسية من داخل المؤسسة السياسية العراقية تحمل في طياتها تفتيت وتقسيم وحدته, الأمر الذي تم اقراره دستورياً واصبح فيما بعد حجة قانونية جاء بها الدستور الجديد. فما طرح من مشاريع لتقسيم العراق على

اسس طائفية أو قومية فسحت المجال ليس للكراهية الطائفية, فحسب بل لتحركات تجاه نزعات الانفصال والتقسيم الموجودة على ارض الواقع في دول المنطقة, وخاصة في اليمن والبحرين والسودان والصومال.(١٩)

فالطائفية من حيث مكوناتها التاريخية وتقاليدها الخاصة في إنتاج وإعادة انتاج آلية فعلها في العوام, هي الصيغة الملازمة للانحطاط والتخلف الاجتماعي, مع ما يرافق ذلك من تمسك عنيد بها من اجل استمرار التمايز الاجتماعي والاقتصادي. فهي الشروط الملازمة لبعث نفسية الانغلاق من اجل استثمارها سياسياً. وهي ظاهرة متشابهة في كل المراحل التاريخية وعند جميع الاقوام والاديان دون استثناء.(٢٠) وترتكز الطائفية الى ركائز عدة ابرزها: (٢١)

١. تعيين الهوية الدينية أو الهوية المذهبية(في دين منقسم) على اساس الجماعة أو الطائفة, وليس على اساس هوية الأمة– الدولة.
٢. تسييس هذه الهوية كوحدة للفعل الجمعي كبديل عن الهويات الاجتماعية(الطبقات) أو الهويات الايديولوجية سواء تجاه الجماعات الاخرى المغايرة أو تجاه الدولة.
٣. انشطار الهويات الدينية الجزئية بتأثير التنظيمات الاجتماعية (قبائل, وطبقات) أو هي التي تشطر هذه التنظيمات.
٤. ان الجماعة الجزئية, سواء قامت على انقسام داخل الدين الواحد(المذهب) أو تعدد الاديان, أو تعدد الاثنيات (الجماعات القومية) ذات المذهب أو الدين المختلف, فأنها ليست كياناً جامداً, ولا بنية ثابتة.
٥. ان اشتداد الظاهرة الطائفية في الوطن العربي, يعود الى حالة الانقسام الحاصل بين الاكاديميين في ما بين تحديدها كظاهرة قديمة قدم الاديان والمذاهب, وتأكيد انها ظاهرة متصلة, وجوهرية, وذات طابع تاريخي. مقابل من يؤكد انها ظاهرة جديدة, وظرفية.

المطلب الثالث, مستقبل معالجة الطائفية في العراق بعد العام ٢٠٠٣

يعد التحريض الطائفي شيئاً جديدا لم يعتده العراقيون على مدى تاريخهم فلم يكن هناك فصل او عزل طائفي في جميع مناطق العراق فالشيعة والسُنة يتعايشون منذ زمن بعيد يربط بينهم الجوار في المناطق السكنية والتزاوج والمصاهرة وكذلك الشراكة في الاعمال التجارية والاهم في ذلك ان اصولهم العشائرية والقبلية تتوزع بين الوسط حيث السُنة والجنوب حيث الشيعة. ولم يكن في الدولة العراقية على اختلاف حكوماتها اي تمييز في الوظائف الحكومية بل حتى السلك العسكري والامني إذ لم يكن هناك اصلا في طلب الوظيفة سؤال عن مذهب المتقدم للوظيفة.(٢٢)

وهناك من يرى ان المجتمع العراقي تعددي في مجالي الدين والاثنية, وهما مسيستان الى حد كبير, وبدأتا تصبحان اكثر تخندقا وتنافرا. اذ حالما تصبح الهويات مسيسة تميل الى ان تصبح جلية ونافرة. كما تتعزز

التقسيمات الجغرافية التقليدية بالحدود الطائفية والعرقية, ويصبح التقسيم الطائفي قابلا للانفجار لأسباب سياسية ودينية. وهنا يمكن القول ان المشكلة الاساسية في الازمة الحالية تتمثل بالطائفية السياسية التي هي عصبية تستبد بسلوك الفرد وتصرفاته وعلاقته بالأخر, وهي مصدر توتر وعدم استقرار في المجتمع التعددي وعامل مفكك لوحدته.(٢٣)

ويمكن القول ان الطائفية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ هي طائفية فكرية, تتمثل في خصائص الاحزاب ,والفهم الطائفي للإسلام, من خلال تباين بعض المصادر الخاصة بالقراءة, أو اختلاف آليات القراءة, الى جانب الطائفية السلوكية وهناك محاولات داخلية وخارجية لتغذية هذا النمط من التفكير ولاسيما انه يترافق مع حملة تكفير واسعة من جهة من الجهات تجاه الجهات الاخرى– بل حتى الاحزاب التي تنبذ الطائفية تحمل في ثنايا اعضائها نظرات طائفية– تتمثل في متابعة الطرف الاخر وأدائه في هذا الموقع أو ذاك. فالطائفية في الفهم والسلوك تحد من نشاط الاحزاب السياسية وتحصرها في اطار الطائفة التي ينتمي اليها, دون ان يتعدى الى الطائفة الاخرى. ويكون التحالف بين الاحزاب على اساس الطائفة, في مواجهة الاحزاب من الطائفة الاخرى, وهنا سيكون التحالف تكريسا للطائفية وليس حلا لها.(٢٤)

وبالتأكيد إن المبالغة في رد الفعل إزاء التمايزات الطائفية سيقود الى تكريس الطائفية وتقسيم المجتمع, وبخاصة المسلمين, وفقا لمصالح القوى الطائفية والمتحكمين بشؤونها, وهكذا ستتحول الطائفية السياسية المرفوضة والمدانة الى طوائفية مجتمعية يراد أن ينضوي تحتها الجميع, وهي محاولة لإدخال بعض النصوص التعويضية عن نصوص أكثر صراحة كانت الكتلة الائتلافية الشيعية تميل اليها من قبل الحق الإلهي والدور الارشادي للمراجع العظام بما يعطيهم مكانة اقرب الى ولاية الفقيه أو لجنة تشخيص مصلحة النظام تبعاً للجمهورية الاسلامية في ايران.(٢٥)

وهناك من يشير الى قصور في المادة ٢ أولاً من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥,وتأكيد ان الاسلام دين الدولة الرسمي, وهذا يتعارض مع المنطق القانوني والواقع العملي, فالدولة شخصية معنوية اعتبارية لا يمكن ان يكون لها دين تتمسك به مثل الشخص الطبيعي الذي عليه واجبات دينية ويعتقد بدين معين, ولا يمكن للدولة ان تؤدي الفرائض الدينية من حج وزكاة وصوم وصلاة أو ان تتزوج وغيرها من الامور مثل الشخص الطبيعي. كما ان ادراج مصطلح (دين الدولة) لا يعدو ان يكون تقليداً للنصوص التي اوردتها الدساتير في العراق وكثير من الدول الاسلامية دون أي معنى ولا أي مبرر قانوني. فضلا عن ما تقدم تضمنت الفقرة الثانية من المادة نفسها نصاً على كل الديانات في العراق عدا اليهودية, إذ ان الجميع يعلم بوجود املاك لليهود العراقيين مجمدة أو مصادرة, ووجود العديد من الكنائس لليهود وهي اماكن العبادة لهم. لذلك فان اغفالهم في الدستور يعد قصوراً, لأن اليهودية من الديانات التوحيدية, واليهود هم من اهل الكتاب يعترف بهم الاسلام.(٢٦)

وهناك من يبرر ذلك بأن الطائفية كانت عاملاً مهماً في عدم وجود دولة حقيقية, واستمرار فشل بناء الدولة بسبب ممارسات سياسيي المكونات الثلاثة الكبرى (الشيعة, والسُنة, والكرد). واستغلال ضعف القدرات السياسية والعسكرية للحكومة الاتحادية.(٢٧)

إن الطائفية جبهة ظالمة تصيب بالضرر والشلل جميع مفاصل الحياة العراقية, إذ إن المعول الأول للطائفية هو التقسيم الفئوي لشعب العراق. لذا يحاول بعض السياسيين تقسيم العراق من خلال إنشاء فدراليات قسرية, تهدم لا تبني.(٢٨) فنجاح خيار الدولة المدنية بشكلها الوحدوي أو الفدرالي, يطرح اهمية نبذ الخيار الطائفي بكل اشكاله لاسيما السياسي منه, فخطر المسألة الطائفية أو الجهوية والاقليمية انما يكمن في تسييسها, بمعنى حملها من حيزها المجتمعي الطبيعي الى الحيز السياسي المعني بتشكيل الدولة, فالطبيعي هو الانتماء الطائفي للفرد الناجم عن الولادة أو الاختيار الذي ينتج التنوع المجتمعي, والشاذ هو الطائفية السياسية التي تشتغل لجعل الانتماء للطائفة عضوية وولاء ومصالح سيادية تتمحور حول السلطة.(٢٩)

فالسلوك الطاغي على الثقافة العامة والحياة السياسية والتوجهات الحكومية يشهد على التمييز, سواء أكان تمييزاً مباشراً, أم غير مباشر, ومرئياً أم غير مرئي, فذكر اسم الديانة في الجنسية العراقية بحد ذاته يعد نوعاً من التمييز, ويشكل طغيان الشعائر الدينية للأغلبية وزحفها وتسببها بشلل في عمل الدولة نوعاً من التمييز, ومع غياب أي سياسات حاسمة تجاه مظاهر التمييز التي أصبحت جزءاً من حياتنا اليومية, يتحول المجال العام الى فضاء مستوعب ممن له السيطرة على الأرض, وفي ضوء حياة سياسية قائمة على المحاصصة, يتبلور التمييز متحولا الى نظام, أي يتمأسس في سلم تراتبي للمواطن مع عدة درجات. وبذلك يتحول التمييز الى نظام وثقافة.(٣٠) ان اصلاح النظام, وتعديل هذه الثقافة عن طريق التشريعات, وبناء استراتيجية لتغيير ثقافة التمييز السائدة في المجتمع, ينبغي ان تكون مبنية على مجموعة من العناصر الرئيسة التي يشكل الوعي بها وتحديدها مدخلاً لتقديم حل تكاملي ناجح, وهي:

أولاً, فهم المقصود بالتمييز, فالوضوح يحدد الغاية بوصفها نوعاً من التشخيص الثقافي للمشكلة, ومن ثم ايجاد الحلول على مستوى التشريعات أو السياسات, وما يتطلبه ذلك من تعديل الثقافة السائدة عن طريق سياسة تشريعية ملائمة, ويكون نجاح التشريعات مكفولاً بإرادة سياسية لتطبيقها, ووعي بأهمية تطبيقها في تغيير هوية المجتمع, أو تبديل ثقافته السائدة باتجاه قبول التعددية الثقافية, والاحساس بأهميتها.

ثانياً, أشكال التمييز, فتحديد أشكال التمييز التي قد يكون كثير منها غير مرئي, أو حتى غير مباشر, في ظل غياب قاعدة معلومات ترصد أشكال التمييز, فمعظم حالات التمييز لم يفصح عنها, وما يرد منها ويُشخص ليس سوى الجزء الظاهر من جبل جليد التمييز السائد.

ثالثاً, الفئات التي يجب حمايتها, تشكل الأقليات الدينية المعروفة (المسيحيون, والمندائيون, والايزيديون, والكاكائيون) فضلاً عن الأقليات الأخرى, وكلما أمكن إدراج أقلية غير معترف بها, أو بعيدة عن الاضواء فتح المجال أمام جميع الأقليات الصغرى للإعلان عن هويتها.

رابعاً, تحديد كيفية تطبيق القوانين المناهضة للتمييز, وهنا تبرز إشكالية مركبة فما الفائدة من التشريع اذا لم يطبق أو لم يكن مطابقاً للمعايير الدولية, ومن هي الجهة التي يوكل اليها التطبيق وهي تتكون من افراد من خلفيات عرقية أو ثقافية ممانعة لجوهر ما ينطوي عليه من اصلاحات, أو يمس جوهر ما يعتقدون به, ويرتبون عليه سلوكهم. وكل ذلك جزء مهم من فشل وسقوط التشريع بحكم الامر الواقع بسبب صلابة الثقافة التي يتوجه لها بالتغيير, أو إساءة تطبيقه بما يحقق نتائج عكسية.

فكل العناصر مجتمعة, تعد مدخلاً للإصلاح السياسي والثقافي والديني من خلال محاربة ثقافة اللامبالاة, وثقافة السرية, وثقافة الخوف, وثقافة المحاصصة, وبما يجعل من قضية حماية الاقليات معركة من أجل المواطنة وإصلاح النظام السياسي, وبذلك تكون بوابة لبناء هوية وطنية تعددية, وتتحول المقاربة الى مشروع وطني يحل مشكلة الهوية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣.(٣١) فالطائفية لا تعالج بطائفية مضادة, والعنصرية لا تعالج بعنصرية مضادة, فالحل في الدولة المدنية الديمقراطية, بمعنى ان الحل يكمن في النظام العلماني الديمقراطي الذي يعامل الجميع بالمساواة على اساس الانتماء للوطن وليس العرق والدين والطائفة ,واللغة ولون الجلد الخ .نظام يؤمن بالتعددية السياسية, والعرقية, والدينية والمذهبية, وإقامة مؤسسات المجتمع المدني, وتنشيط دورها في مراقبة ومحاسبة السلطة. واحترام حرية التعبير ومحاسبة المسؤولين وفضح المحسوبية, والانتهازية, والمفسدين في السلطة.(٣٢)

لقد نجح المشروع الطائفي الذي تبنته إدارة الاحتلال في زرع الفتنة بين العراقيين, كما ان الاحزاب والاشخاص الذين أتوا مع الاحتلال تمسكوا وشجعوا هذا المشروع لأنهم عرفوا أنهم لا يمتلكون أي قاعدة شعبية داخل العراق ناهيك بعدم امتلاكهم أي كفاءات أو مؤهلات, ولم يكن أمامهم سوى التعكز على الطائفية والدين والعصبوية.(٣٣) فتجربة ما بعد الاحتلال الامريكي تبرهن على ان المشاريع الاجنبية تبقى غريبة مهما كانت نواياها وغاياتها. كما ان القوى الجزئية من اقليات قومية أو طائفية أو هامشية اجتماعية وسياسية, لا تصنع غير التجزئة والعيش بمعاييرها. وهذا يتعارض مع حقيقة الهوية العراقية بوصفها هوية تاريخية ثقافية وليس قومية أو عرقية أو طائفية أو جهوية. وهنا نجد ان نجاح اي مشروع كبير هو اولا وقبل كل شيء نتاج لتراكم الرؤية الواقعية عن طبيعة وحجم الاشكاليات التي تواجهها الامة والدولة. ولذا تبرز ضرورة صياغة الاتي: (٣٤)

اولا– رؤية واقعية وعقلانية عن وحدة وتجانس القومي والوطني في العراق من اجل تكامل الجميع في بناء الدولة .ثانيا– تحديد ماهية الدولة الشرعية بوصفها المقدمة الضرورية والضمانة الفعلية لطبيعة ومجرى التطور اللاحق.

ثالثا- بناء الاوزان الداخلية للسلطة والمجتمع المدني عبر صياغة الرؤية العامة لفكرة الحرية والنظام بمختلف اشكالها ومستوياتها في العراق.

رابعا- تأكيد المسؤولية التاريخية والاخلاقية للنخب العامة والسياسية بشكل خاص, وضرورة ارتقائها الى مصاف الادراك الفعلي لمنظومة المبادئ المكونة لفكرة المرجعية الوطنية العراقية, بوصفها هوية المستقبل ايضا.

أن خطر الطائفية والتقسيم في العراق لم ينته وهو نائم حالياً, وعوامل إيقاظه لاتزال موجودة وقوية, وقد يتحرك في أية فرصة, وإذا استيقظ فأنه سوف يتسبب في أرباك أمني قد تصعب معه السيطرة على الأمن والاستقرار اللذين لابد منهما لإعداد المناخ المناسب لحشد الطاقات والموارد لبناء الدولة. ومما يزيد في الخطورة, ان الفتنة الطائفية وطروحات التقسيم تتحركان متزامنتين معاً في وجود عوامل اثارتهما, ولاسيما عندما تكون دولة اقليمية واحدة أو أكثر القوة الدافعة التي تحركهما....أن احتواء الطائفية وتجنب خطر التقسيم ممكن بامتلاك الدولة قوة مركبة سياسية- عسكرية قوية تستطيع بها الاقناع والتهدئة وغلق منافذ تسلل الفتنة, واستخدام القوة والردع اذا استوجب .(٣٥) ان إصلاح تشوهات العملية السياسية ينبغي ان ترافقه عملية مصالحة وطنية, وتأكيد المواطنة العراقية في العيش والمشاركة في دولة مدنية والعمل من اجل المصالحة الوطنية. واهمية ان ينفتح النظام السياسي بشكل يسمح بتكوين قوى اجتماعية لا عصبويات محلية, من اجل تكوين الدولة القومية. فالتأكيد على ثقافة وقيم ومفاهيم المجتمع المدني فقط هي الوحيدة التي تستطيع ان تنتزع الفرد العراقي من قوقعة إثنيته ودينه وطائفته, لتضعه على عرش المواطنة ليصبح شعوره بالوطن اقوى من شعوره بالأثنية والدين والطائفة أو العشيرة أو التحزب.(٣٦)

ويبقى نجاح الحكومة في بناء ادارة داخلية قوية تستند الى ضوابط الديمقراطية والعدل والمساواة وتطبيق القانون وتعمل بقوة لإعادة بناء جسور الثقة بين الدولة والمواطنين بتحقيق الكثير من ضروراتهم التي حرموا منها, هي الاقوى في كبح الفتنة الطائفية وتقسيم العراق, وبخلاف ذلك من الممكن ان تفتح الباب لدخول الفتن الطائفية وطروحات التقسيم.(٣٧)

المطلب الرابع, تعريف العنف

يعد العنف من الظواهر المرافقة للوجود الانساني, والعنف هو التهديد الذي يُلحق الضرر بالمجتمع وبناه المختلفة, فضلاً عن دور البيئة في إكساب الشخصية الفردية أو الجماعية صفة العدوانية, ومؤثرات البيئة المحيطة بالفرد الى جانب العوامل الاقتصادية ودور النظام الاجتماعي- الاقتصادي القائم على العنف واتساع الفوارق في انتاج العنف. ويمكن ان يتحول العنف من سلوك وفعل الى ظاهرة حينما يتسم بالعمومية والتوسع. فالتكرار في هذا السلوك المادي سمة اساسية في بلورة الظاهرة. كما تتخذ الظاهرة طابعها من اللحظة التي يهدد معها العنف المجتمع, حينما يبدأ الانقلاب من الضوابط والقواعد التي قام عليها المجتمع نفسه, من التعايش والاندماج والتشارك القائم على التعددية والتنوع المنسجم.(٣٨)

ويعرف العنف في اللغة بأنه ضد الرفق, وعنفوان الشيء :أوله, وهو في عنفوان شبابه: أي قوته, وعنفه تعنيفاً: لامه وعتب عليه. فالعنف يتمثل في استخدام القوة القولية, والفعلية ضد الأخر. وهناك من يربط العنف بالشدة وعدم الرفق أي القوة. وفي الاطار القانوني هناك نظريتان, التقليدية والتي تأخذ بالقوة المادية وتركز على ممارسة القوة الجسدية. والحديثة وتأخذ بالضغط والاكراه الارادي من دون التركيز على الوسيلة, وانما على نتيجة متمثلة في إجبار ارادة الآخر بوسائل معينة على الاتيان بتصرف معين.(٣٩) ويعرف العنف بأنه سلوك يقترن بالمس بالآخر, وهذا المس يمكن ان يكون جسمانياً أو نفسياً, والعنف سلوك له مظاهر مصرح بها من رأي أو ما يمارس من سلوك ظاهر مجرد أو محتمل.(٤٠)

المطلب الخامس, معالجة العنف في العراق

يرى البعض ان بداية العنف من قبل السلطة الحاكمة في العراق, يعود الى عقد الأربعينيات من القرن الماضي, وكان موجهاً ضد قيادات وتنظيمات الحزب الشيوعي العراقي, الذي أعلن أهدافه بإسقاط النظام الملكي واستبداله بنظام جمهوري اشتراكي يعتمد في معاييره, القيم الماركسية, وقد نتج عن ذلك العنف إعدام مؤسس الحزب يوسف سلمان يوسف المعروف بـ (فهد) سكرتير اللجنة المركزية للحزب, وعدد من رفاقه في شباط(فبراير)١٩٤٩.(٤١)

ويؤشر البعض الى العهد الجمهوري الرابع الذي امتد من ١٧ تموز(يوليو)١٩٦٨ وحتى سقوطه في ٩ نيسان(ابريل)٢٠٠٣,وتعد من أطول مراحل الحكم في العراق, وهي أعقد وأخطر المراحل المتقدمة لما حصل فيها, من تغييرات قسرية في بنية المجتمع العراقي, بسبب الحروب الشرسة التي خاضها النظام مع دول الجوار, واستمرت سنين طوال. وراح ضحيتها مئات الآلاف العراقيين.(٤٢)

قام نظام البعث في العراق بالإلغاء الفعال للحقوق المدنية في كل من: الحياة, والحرية, وسلامة الانسان وكذلك حريات التفكير, والتعبير, وتكوين الجمعيات, والتجمع وكذلك تم ازدراء حرية المشاركة السياسية, وبالمقابل لم يتم استخدام الموارد المتاحة لضمان الاستمتاع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...في الحقيقة, ان النظام السياسي القانوني في العراق لا يتطابق مع معايير حقوق الانسان, بل بالعكس, استلزمت انتهاكات لحقوق الانسان منظمة ومنهجية مستمرة على امتداد البلاد, والتي تؤثر في جميع السكان....وقد منعت الأحزاب السياسية من العمل ما عدا حزب البعث الذي يعد جزءاً من الدولة. لا توجد هناك حرية للكلام أو الفعل حيث يعد أقل ادعاء بأن شخصاً ما غير موالٍ للرئيس كافياً لأن يتحمل ذلك الشخص عقوبة الاعدام...تقود البنية القائمة للدولة المستندة الى حزب حكومي واحد, وغياب أي برنامج ديمقراطي قصير أو متوسط أو طويل الأمد, وحقيقة انه لا توجد هناك اية تشريعات قادرة على التحكم بالممارسات الانتهاكية للدولة وضبطها....الشعب العراقي لا يتمتع, ولن يتمتع في المستقبل المنظور بأي احترام لحقوقه الانسانية.(٤٣) وهناك من يصف حال العراق بعد عقد من غزوه للكويت بالقول: على الإجمال بقيت السياسات العراقية لمدة(١٠) سنوات تقريباً على ما كانت عليه قبل غزو الكويت: طاغية قمعي يدير دولة قد أفقرها الى أعظم درجات الإفقار بمعاونة مساعدين قليلين بقوا معه لمدة

طويلة, وكذلك اعضاء وثيقين من عائلته, ومدعوم ضمنياً, ان لم يكن ذلك بحماس كامل من قبل العديد من دول الجوار.(٤٤)

المطلب السادس, معالجة العنف في العراق بعد العام ٢٠٠٣

تنامى العنف السياسي في العراق بعد الاحتلال الامريكي, وبرزت كحرب تخوضها شبكات فضفاضة من أطراف مؤسساتية(دولة) وأهلية, وهي أشبه بحركة اجتماعية مما هي بالتمرد المنظم رأسياً والمميز للحروب السابقة. ولا احد يعرف الحجم الحقيقي للمقاومة. فقد ظل المسؤولون الرسميون الامريكيون يصرون, حتى تشرين الاول(اكتوبر)٢٠٠٣,على انه لا يوجد على الارض أكثر من ٥٠٠٠ مقاتل معظمهم من بقايا النظام السابق. وفي تشرين الاول(اكتوبر)٢٠٠٤ بين بعض كبار المسؤولين الامريكيين ان النواة الصلبة للمقاومة تضم ما بين ٨٠٠٠ الى ١٢٠٠٠ مقاتل, وترتفع الارقام الى ٢٠٠٠٠ مقاتل إذا ما ضُمّ الى هؤلاء المتعاطفون النشطون والمتواطئون سراً, وتعد الكتلة الكبرى من المقاومين هم من الوطنيين العراقيين والاسلاميين السنّة وقد نشأت بصورة عفوية الى حد ما ابتداء من صيف ٢٠٠٣.وأهم عناصرها هم من العسكريين السابقين. وقد اشارت تقديرات امريكية الى وجود حوالي ١٠٠٠٠٠ عنصر من أجهزة الأمن العراقية السابقة من دون عمل, ويتحدر معظمهم من المثلث السنّي. وتركز القسم الأكبر من مجموعات العناصر العسكرية السابقة في الفلوجة التي كانت معقلاً للقوات الخاصة, والموصل التي جاء منها قسم كبير من كبار ضباط الجيش, وانحاء من بغداد.(٤٥) وشكل العنف المسلح الذي قامت به القوى المؤسساتية القديمة, والمجموعات السلفية(المحلية والاجنبية) التحدي الأساسي للأمن. أما القوة الدافعة للعنف فهي قوى البعث المؤسساتية. واعتمدت هذه النواة المؤسساتية على ٤ مليار دولار سلبت من البنك المركزي, والاسلحة التي نهبت من مخازن الجيش السابق, وهي بدرجة عالية من الاندفاع التعبوي. ويعتمد التمرد على جمهرة من نخب المؤسسات الأمنية والسياسية وهم ضباط الجيش السابق والمخابرات والأمن فضلا عن كوادر الحزب. وقد جند أبناء هذا الجيل الجديد من الاوساط السُنية القبلية بشكل خاص, ويرتبط اطرافه بروابط ايديولوجية, وعلاقات قرابة, ومصالح اقتصادية, والشعور المشترك بالاستهداف. فيما يشكل السلفيون (الاسلاميون الأصوليون) أقلية نسبياً في جبهة العنف, بخصوص قواعدهم الشعبية, شأنهم شأن المقاتلين الاجانب المنتمين الى القاعدة, مع إن القوات المتعددة الجنسيات عدتهم مسؤولين عن قدر كبير من العنف, وتوليهم اهتماماً يفوق قدرتهم الفعلية, ويتمتعون بشبكة تمويل اقليمية.(٤٦)

والى جانب الوطنيين والإسلاميين السنّة, هناك بعض المجموعات الشيعية المقاومة, ففي تشرين الأول(اكتوبر)٢٠٠٣ ورد للمرة الأولى في الأنباء ذكر مجموعة شيعية مقاومة, تدعى كتائب علي بن ابي طالب الجهادية, هددت باغتيال كافة أعضاء مجلس الحكم الانتقالي وكل عراقي يتعاون مع قوات التحالف. وقام جيش المهدي بقيادة الزعيم مقتدى الصدر, بدور جوهري في صيف ٢٠٠٤.فقد تمكن الصدر في غضون اسابيع قليلة من ان يجيش بين ١٠٠٠٠ و١٥٠٠٠ مقاتل من الشباب المعدم في معظمه من مدينة الصدر ببغداد وسواها من

المدن الجنوبية بصورة اساسية, وتنخرط أحيانا في اعمال العنف ضد قوات التحالف, ولاسيما المجموعات المتحالفة في جنوب العراق, وفي العنف الطائفي منذ مدة أقرب عهداً.

واشتركت هذه الجماعات في الهدف الاساسي وهو مقاومة الاحتلال, ومعارضة عمليات الخطف, والاغتيال, وقتل الرهائن. ولكن هناك مجاميع اسلامية متطرفة يبدو انها كانت متخصصة في هذه الأدوار الأخيرة, وقد ارتبطت العديد من هذه الجماعات بتنظيم القاعدة الذي قاده أبو مصعب الزرقاوي أو الجماعات العاملة في كردستان العراق قبل الغزو الأمريكي كأنصار السنّة أو أنصار الاسلام. وبرز الخطر الاكبر من تنظيم الزرقاوي, فقد اعلن الزرقاوي في تشرين الاول(اكتوبر)٢٠٠٤ ولائه لأسامة بن لادن وأعاد تسمية جماعته بالقاعدة في بلاد الرافدين, وفي كانون الاول(ديسمبر)٢٠٠٤ اكد بن لادن ان الزرقاوي هو أميره في العراق. وخلال ربيع عام ٢٠٠٥ دعا الزرقاوي الى حرب طائفية في العراق, ووجه عدداً متزايداً من الهجمات والتصفيات الجسدية ضد أهداف شيعية, كما تزايد عدد التفجيرات الانتحارية. وجاء تفجير المراقد المقدسة في سامراء في ٢٢ شباط(فبراير)٢٠٠٦ ليكون نقطة التحول في تصاعد العنف الطائفي, وفي حزيران(يونيو)٢٠٠٦ قتل الزرقاوي.(٤٧) ولذلك هناك من رأى ان القوى الرافضة للعملية السياسية الجديدة في العراق, يمكن تصنيفها الى مجموعتين هما: (٤٨)

المجموعة الاولى, وهي تلك القوى المسلحة الخارجية المدفوعة إما بخطاب ديني مفرط في التطرف والتزمت أو مدفوعة برؤية اقليمية ضيقة مبنية على اساس ان نجاح العملية السياسية في العراق الجديد, سوف يفضي بالضرورة لاستحقاقات إصلاحية وديمقراطية لشعوبها لاسيما الإصلاحات السياسية.

المجموعة الثانية, وهي القوى المتضررة من سقوط النظام السياسي العراقي السابق, وكانت هذه القوى أدوات فاعلة في توازن النظام السياسي من حيث القدرة الأمنية ومستفيدة منه في الوقت نفسه, فقد تركزت هذه القوى ولعقود طويلة في المؤسسة السياسية للسلطة كمؤسسة قمعية واليد الضاربة للنظام, ناهيك عن انعكاس هذه المكانة السياسية الأمنية على المواقع الاجتماعية والاقتصادية لهذه القوى.

لقد أظهرت الأحداث في أواخر عام ٢٠١٣ وما تلاها بشكل واضح ان العراق أمة تمر بأزمة تهوي بها تجاه حرب اهلية, وتعاني مخلفات حروب طويلة الأمد وصراعات داخلية على السلطة فضلا عن إخفاقات الحكم وفشل القيادة الذي أدى الى تفاقم الانقسامات الطائفية بين صفوف السُنة والشيعة من جهة, والعرب والكرد من جهة أخرى....من جهة اخرى, غذّت أفعال الحكومة العراقية هذا الصراع من خلال الانتهاكات الكبيرة لحقوق الانسان وسوء استخدام الأجهزة الأمنية التي لا تتعدى كونها أداة بيد النظام في قمع وتهميش فئات كبيرة من المجتمع العراقي والتي استُغلت من قبل القاعدة والجماعات المتطرفة. بالتالي, فإن القوات نفسها التي ينبغي ان تساعد في استتباب الأمن والاستقرار في البلاد, عملت على زعزعة الاستقرار فيه, وأسهمت في ازدياد العنف وأصبحت جزءاً من المخاطر المحدقة به.(٤٩) ولن يتمكن العراق من تجاوز المحن عن طريق انكار تحدياته الحقيقية أو إلقاء اللوم على الآخرين, فالتقدم مرهون برغبة القوى السياسية العراقية بترك التركيز الضيق على

المناصب والطائفية والعرقية والفئوية لأنها ستوجه عجلة البلاد باتجاه منزلق الحرب الأهلية وتزايد العنف والقمع نتيجة لها, وبذلك تفشل الدولة. ولغرض النجاح لابد من بناء هيكلية جديدة للوفاق السياسي وتركيبة حكومية فاعلة ونظام اجتماعي قادر على التقليل من المشاكل التي خلفتها المرحلة الماضية, وتشكيل حكومة وطنية تعطي للديمقراطية معناها الحقيقي وتوفر احتياجات المواطنين. إذ من الضروري معالجة الانقسامات المختلفة والعودة الى درجة من الأمان والاستقرار في المناطق المختلفة, وعليه يمكن للعراق ان يتقدم خطوة تجاه تشكيل هوية وطنية جديدة قادرة على سد الثغرات الطائفية والعرقية.(٥٠)

ومن ابرز النتائج المترتبة على شيوع العنف في العراق هي بروز حالة المهجرين واللاجئين, إذ يظهر تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ان عدد طالبي اللجوء في العراق في بداية عام ٢٠١٣ كان حوالي ٤,٩١٤ شخص, وكان هناك ١,١٣١,٨١٠ لاجئين عائدين, وهناك ٢١٨,٨٠٠ مهجرين داخلياً,و١٢٠,٠٠٠ مشرد, مما يكوّن ١,٦٥٦,٦١٦ من السكان غير المستقرين على نحو مقلق. وهناك أيضا ٢٣,٩٢٠ من طالبي لجوء عراقيين خارج البلاد,و٧٤٦,٤٤٠ لاجئ, وهذا لا يشمل الأثرياء ومن لم يتضرر بفوضى الاحداث في العراق.(٥١)

الخاتمة

إن العملية السياسية التي جرت في العراق بخطوات حشدت لها جهود كبيرة من قبل الامريكان على وجه الخصوص لم تكن ناجحة كما هو مطلوب وإن تم التقيد حرفيا بخطواتها من حيث التوقيت, ومراحل التطبيق, بدءاً من مرحلتها الأولى التي وجدت مع حكم مدني للسفير بول بريمر لم يلتفت فيها, وأجهزته التنفيذية والعسكرية, والأمنية الى واقع العراقيين وطبيعة مجتمعهم وخبراتهم في التعامل مع المحتلين.

لقد أوضحت تجربة العراق بجلاء ان الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج وتحت تهديد السلاح, وهذا درس كان يمكن ان يبلغه لإدارة الرئيس بوش مقدماً من تابع نمو الديمقراطية في انحاء العالم. فلابد من ان تكون للديمقراطية جذورها ودوافعها من الداخل. ويجب ان تكون رعايتها وملكيتها نابعتين من موطنها المحلي. ولاشيء يحدث يمكن ان يرفع الأضرار الكارثية التي لحقت بحياة الملايين من العراقيين الذين فقدوا بيوتهم واعمالهم ومجتمعاتهم وآمالهم وحتى ارواحهم. وعلى كل طرف فاعل في المجتمع الدولي يملك القدرة على المساعدة على تخفيف وقع المأساة الراهنة التي يعيشها العراق وعلى إحلال الاستقرار فيه, واجب أن يقوم بذلك.

فالعراق اليوم أمام احتمالين, الاول إن يلتئم, ويبني دولته التعددية الديمقراطية القوية بعدالتها, والتي يمكن إن تعيد بناء الدولة مستفيدة من الثروات الوطنية الكبيرة. والثاني هو إن يتفاقم الصراع ويذهب العراق الى مزيد من الكوارث والخسائر والتجاذبات والصراعات وهدر الثروات, فالتحدي الذي يواجه العراق كبير, والتصدي لإدارة ازماته أصعب وتراكمات الفشل تحولت الى استراتيجية عمل لمزيد من الفشل السياسي, وتزايدت الازمات الدورية في مختلف المجالات. وتبرز التجربة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ السيناريوهات الثلاثة الاتية:

١. الانهيار في أسوأ الحالات, إذ ان هناك امكانية انهيار المؤسسات العراقية, ودخول عدة جهات في الاقتتال, مع تقسيم البلاد على الاقل في الغرب والجنوب, وللأسف ان احتمالات هذا السيناريو أكثر واقعية وهو قائم ما استمر المأزق السياسي ومناورات السياسيين العراقيين في السلطة. كذلك ما يثير القلق تدخل دول الجوار كالسعودية وايران, وهذا ما يهدد مستقبل العراق.
٢. استمرار الوضع السياسي الراهن, ويتمثل هذا المشهد في وجود حكومة عراقية الا انها غير ذات مصداقية أو قادرة على ايقاف مكاسب الارهاب والفساد بإشكاله المختلفة. ورغم ذلك سوف يستمر الانتاج النفطي ولكن بمعدل ارتفاع ضئيل جداً. وما ستقوم به الحكومة في بغداد هو جمع العائدات وبناء قوات الجيش, وتركيز الحكومة فقط على بقائها السياسي, وغياب المشاريع التنموية والاستراتيجية المهمة ولاسيما في قطاع النفط.
٣. البطانة الفضية للسياسة: وهذا اقل التوقعات سلبية عن السياسة في العراق, أي سير الاحداث بشكل ايجابي ومستقبل مشرق, ما يعني تعاون القوى الداخلية والخارجية وتغيير السياسيين لأجنداتهم الضيقة واكتشاف فن التسوية والعمل على بناء حكومة تخدم العراقيين من مختلف الفئات, وتوفير الحكومة الشاملة الجديدة فرصاً للسُنة من الاراضي المحررة من داعش لدعم جهود الحكومة وإعادة السيطرة على تلك المناطق, الامر الذي يؤدي الى زيادة الانتاج النفطي.ا لا ان احتكار الحكومة المركزية للسلطة يمكن ان يبقي على وحدة البلاد ولكنها لن تستطيع السيطرة على الموارد فيها, إذ انه فضلا عن كردستان ستطالب محافظات اخرى شيعية وسُنية بإقامة اقاليم فدرالية.

هوامش البحث:

١- سليمان تقي الدين,الطائفية والمذهبية وآثارهما السياسية,(بيروت:مجلة المستقبل العربي,العدد ٤٠٨,مركز دراسات الوحدة العربية,شباط(فبراير)٢٠١٣),ص٤٢- ٤٤.

٢- شاكر هاشم حسين الحلفي,الطائفية...وتحطيم العقل(بغداد:مجلة الاسلام والديمقراطية,العدد٧,منظمة الاسلام والديمقراطية,تشرين الاول ٢٠٠٤),ص١٠٦.

٣- فرهاد ابراهيم,الطائفية والسياسية في العالم العربي,نموذج الشيعة في العراق(القاهرة:مكتبة مدبولي,الطبعة الاولى,١٩٩٦),ص١٦-٢٤.

٤- طالب حسين حافظ,العنف السياسي في العراق(بغداد:مجلة دراسات دولية,العدد٤١,مركز الدراسات الدولية,جامعة بغداد,تموز(يوليو)٢٠٠٩),ص٩٩-١٠٠.

٥- يوسف الصواني,الطائفية والمذهبية وآثارهما السياسية(بيروت:مجلة المستقبل العربي,العدد ٤٠٨,مركز دراسات الوحدة العربية,شباط(فبراير)٢٠١٣),ص١٣.

٦- برهان غليون,نظام الطائفية من الدولة الى القبيلة(قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات,الطبعة الثانية,٢٠١٧),ص٣١- ٣٤.

٧- انطوان مسرّة,ما معنى الطائفية,وكيف ندرسها اليوم ؟(بيروت:مجلة المستقبل العربي,العدد ٤٠٨,مركز دراسات الوحدة العربية,شباط(فبراير)٢٠١٣),ص٣٦.

٨- سليمان تقي الدين,مصدر سابق,ص٤٦- ٤٧.

٩- - عبد الخالق ناصر شومان,الطائفية السياسية في العراق (العهد الجمهوري)١٩٥٨- ١٩٩١(لندن:دار الحكمة,الطبعة الاولى,٢٠١٣),ص١٢- ١٣.

١٠- عبد الإله بلقزيز(معقباً),الطائفية والمذهبية وآثارهما السياسية(بيروت: مجلة المستقبل العربي,العدد ٤٠٨,مركز دراسات الوحدة العربية,شباط(فبراير)٢٠١٣),ص٥٦- ٥٧.

١١- إيليا حريق,الثورة الإثنية والاندماج السياسي في الشرق الاوسط,في دانيال برومبرغ(معداً), التعدد وتحديات الاختلاف,المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟.ترجمة عمر سعيد الايوبي(بيروت:دار الساقي,الطبعة الاولى,١٩٩٧)ص٢٧٣.

١٢- عبد الخالق ناصر شومان,مصدر سابق,ص١٣.

١٣- برهان غليون,نظام الطائفية من الدولة الى القبيلة,مصدر سابق,ص٦٣- ٦٤.

١٤- يعد العراق، مجتمعا, متعدد الأعراق والديانات، يشكل العرب فيه نسبة تتراوح بين ٧٥- ٨٠% والاكراد ١٥- ٢٠%,فيما تشكل الاقليات الاخرى مثل التركمان والاشوريين نسبة ٥% من السكان,و ٩٩% من السكان مسلمين إذ تبلغ نسبة الشيعة منهم ٦٠- ٦٥%,والسُنة ٣٢- ٣٧%,ويشكل المسيح ٠,٨% منهم,ويمثل العرب بشيعتهم وسنتهم والاكراد أكبر المجموعات الطائفية والعرقية في العراق.وللمزيد أنظر:عبد الحسين شعبان,الحرب الاهلية:هل يصبح الأمر الواقع واقعاً!؟ في مجموعة باحثين,احتمالات الحرب الاهلية في العراق...تساؤلات ورؤى متبادلة !؟(عمان:المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية, ٢٠٠٧)ص٤٠.أيضاً:المصالحة الوطنية في العراق دراسة مقارنة(بغداد:سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط,العدد٧,مركز البيان للدراسات والتخطيط,شباط(فبراير)٢٠١٦)ص٨.

١٥- سعد العبيدي,دوّمات المحنة,قراءة سياسية نفسية لأربع سنوات من المحّن في عراق ما بعد التغيير(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون,الطبعة الاولى,٢٠٠٧),ص٣٥٣.

١٦- (وهي اتفاقية أمنية بين العراق وامريكا وتتضمن هذه الاتفاقية تحديد الأحكام والمتطلبات الرئيسة التي تنظم الوجود المؤقت للقوات الأميركية وأنشطتها فيه وانسحابها من العراق.وتضمنت الاتفاقية ان تنسحب جميع القوات الامريكية من جميع الأراضي العراقية في موعد لا يتعدى ٣١كانون الأول(ديسمبر)٢٠١١.وتنسحب جميع القوات المقاتلة من المدن والقرى العراقية في موعد لا يتعدى تاريخ تولي قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن في أي محافظة عراقية، على أن يكتمل انسحاب القوات من الأماكن المذكورة أعلاه في موعد لا يتعدى ٣٠حزيران(يونيو)٢٠٠٩.وتتمركز القوات المقاتلة المنسحبة في المنشآت والمساحات المتفق عليها التي تقع خارج المدن والقرى والقصبات والتي سوف تحددها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية.وتعترف امريكا بالحق السيادي للعراق في أن تطلب خروج القوات منه في أي وقت. وتعترف الحكومة العراقية بالحق السيادي للولايات المتحدة في سحب قواتها من العراق في أي وقت.ويتفق الطرفان على وضع آليات وترتيبات لتقليص عدد القوات الامريكية خلال المدد الزمنية المحددة، ويجب أن يتفقا على المواقع التي ستستقر فيها هذه القوات).وللمزيد من التفاصيل انظر: الاتفاقية العراقية الأمريكية ٢٠٠٨.المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%

١٧- عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي,إشكاليات بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر(بغداد: مجلة حوار الفكر,العدد٣٠,المعهد العراقي لحوار الفكر,أيلول ٢٠١٤)ص١٦١- ١٦٢.

١٨- سعدي الابراهيم,مستقبل الدولة العراقية(بغداد: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع,٢٠١٤)ص١١٧- ١١٨.

١٩- محمود سالم السامرائي,احتلال العراق والتحديات الجيوستراتيجية لأمن الخليج العربي,في فواز موفق ذنون(محرراً),العراق والولايات المتحدة الامريكية ودول الجوار...الواقع والمتغيرات(الموصل:مركز الدراسات الاقليمية,جامعة الموصل,٢٠١٢)ص٣٤-٣٥.

٢٠- ميثم الجنابي,العراق ورهان المستقبل,(العراق:دار المدى للثقافة والنشر,الطبعة الاولى,٢٠٠٦)ص٢٨٣-٢٨٤.
٢١- فالح عبد الجبار,المشكلة الطائفية في الوطن العربي(بيروت: مجلة المستقبل العربي,العدد ٤٠٨,مركز دراسات الوحدة العربية,شباط(فبراير)٢٠١٣)ص١٤.
٢٢- فرج صباح الالوسي,الحرب الاهلية...تجارب معاصرة,احتمالات الحرب الاهلية في العراق...تساؤلات ورؤى متبادلة !؟,مصدر سابق,ص٢٤- ٢٥.
٢٣- مهدي جابر مهدي,اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣(بيروت:مجلة المستقبل العربي,العدد٤٠٥,مركز دراسات الوحدة العربية,تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠١٢)ص١٤٩-١٥٠.
٢٤- خليل مخيف لفتة,الاحزاب الاسلامية العراقية,قراءة في الموقف والرؤية للمستقبل(بغداد:دراسات استراتيجية,العدد٧٨,مركز الدراسات الدولية,جامعة بغداد,٢٠٠٥)ص٣٧- ٣٨.
٢٥- عبد الحسين شعبان,رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم(بيروت: مجلة المستقبل العربي,العدد٣٢٠,مركز دراسات الوحدة العربية,تشرين الاول(اكتوبر)٢٠٠٥)ص١٠١- ١٠٢.
٢٦- منذر الفضل,مشكلات الدستور العراقي(اربيل: دار اراس للطباعة والنشر,الطبعة الاولى,٢٠١٠) ص١٠١.
٢٧- محمد نعناع,مستقبل العراق السياسي وبناء الدولة(بغداد:دار المرتضى(طبع نشر توزيع),٢٠١٣)ص٤١.
٢٨- خالد عيسى طه,العراق ومسيرة الدم,الطريق الى الحرية(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون,الطبعة الاولى,٢٠١٠)ص٣١.
٢٩- عبد السلام بغدادي,دور الفدرالية في تحقيق المصالح العليا للدول العربية أو الإضرار بها, جواد الحمد(محرراً),الفدرالية الفكرة وتداعيات تطبيقها في العالم العربي(عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط,الطبعة الأولى,٢٠١٥)ص٨٣.
٣٠- سعد سلوم,الأقليات في العراق(الذاكرة..الهوية.. التحديات)(بغداد:مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية,الطبعة الاولى,٢٠١٣)ص٣٣٨-٣٣٩.
٣١- سعد سلوم,مصدر سابق,ص٣٣٩- ٣٤٢.
٣٢- عبد الخالق حسين, الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق(بغداد:دار ميزوبوتاميا,الطبعة الاولى,٢٠١١)ص٢٠٤-٢٠٥.
٣٣- سعد ناجي جواد,العراق:من الاحتلال الى مخاطر التفكيك,في مجموعة باحثين,برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية,الطبعة الاولى,٢٠٠٥)ص٣٥٧.
٣٤- ميثم الجنابي,فلسفة الهوية الوطنية(العراقية)(دمشق: دار افكار للدراسات والنشر,الطبعة الاولى,٢٠١٢)ص٩-١٠.
٣٥- محمود احمد عزت, بناء دولة العراق:الفرص الضائعة(العراق:بيت الحكمة العراقي,الطبعة الأولى,٢٠١٣)ص١٤٦.
٣٦- وليد سالم محمد, الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق:الرؤية والآليات(بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية,العددان ٤١- ٤٢,الجمعية العربية للعلوم السياسية,شتاء- ربيع ٢٠١٤),ص١٢٥.
٣٧- محمود احمد عزت,مصدر سابق,ص١٤٧.
٣٨- ناظم عبد الواحد الجاسور,موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية(بيروت:دار النهضة العربية,الطبعة الثانية,٢٠١١)ص٤٣٢- ٤٣٣.
٣٩- ابتهال جاسم رشيد الشمري,مظاهر واسباب العنف ضد المرأة(بغداد: مجلة حوار الفكر,العدد٢٩,المعهد العراقي لحوار الفكر,تموز ٢٠١٤)ص١٥٢- ١٥٣.
٤٠- خضر عباس عطوان,البطالة والعنف في المجتمع العراقي,دراسة استطلاعية- سياسية في علاقات التأثير لآراء عينة(بغداد:رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية,بلا تاريخ)ص٧٥.
٤١- عبد الرضا كاظم,مأساة العنف في العراق(بغداد:دار الجواهري,الطبعة الاولى,٢٠١٣)ص١٢- ١٣.

٤٢- المصدر نفسه,ص٥٨- ٥٩.

٤٣- ماريون فاروق سلوغت وبيتر سلوغت, من الثورة الى الدكتاتورية,العراق منذ ١٩٥٨.ترجمة مالك النبراسي(منشورات الجمل,٢٠٠٣)ص٣٩٦.

٤٤- - المصدر نفسه,ص٣٩٨.

٤٥- ماري كالدور, الحروب الجديدة والحروب القديمة تنظيم العنف في حقبة الكونية.ترجمة حسني زينه(بيروت- بغداد:دراسات عراقية,الطبعة الاولى,٢٠٠٩)ص٢٢٣- ٢٣٤.

٤٦- فريق أبحاث.ديناميكيات النزاع في العراق(تقييم استرتيجي)(بغداد- بيروت:معهد الدراسات الاستراتيجية,الطبعة الاولى,٢٠٠٧)ص١٤- ١٥.

٤٧- ماري كالدور,مصدر سابق,ص٢٢٦- ٢٢٨.

٤٨- حازم علي الشمري,الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق(٢٨ حزيران ٢٠٠٤ ولغاية ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥) وموقف القوى السياسية والحزبية منه. أوراق عراقية.العدد١(بغداد:مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية,٢٠٠٥)ص٤٦- ٤٧.

٤٩- انتوني كوردسمان وآخرون,العراق في مدار الازمات, ترجمة حاتم فرحان(بغداد: مجلة حوار الفكر,العدد٢٩,المعهد العراقي لحوار الفكر,تموز ٢٠١٤) ص٧٦- ٧٧.

٥٠- المصدر نفسه,ص٧٨- ٧٩.

٥١- انتوني كوردسمان وآخرون ,مصدر سابق,ص٨٤- ٨٥.